ويدل عليه قوله عليه السلام نية المؤمن خير من عمله فاذا كانت النية عملا يكون
المعنى عمل المؤمن خير من عمله وهذا لا معنى له انتهى قال ح وبالاذكار اقول
صرح الآمدي في شرح المنهاج وغيره بان اكثر الاعمال كالتسبيح و
سائر الاذكار والتلاوة لا تحتاج الى نية التقرب به وقال في الذخيرة
اسم الذكر عام يتناول الدعاء والتسبيح والتهليل ويتناول الوعظ والقراءة
والقرآن ذكر وهو اشرف وقال تعالى ولذكر الله اكبر قال ابن عباس رضي الله عنه
اي تلاوة القرآن اكبر انتهى قال رحمه الله تعالى لانه السنة لابد لها من الشروع
فيها في الوقت فحراي على احد القولين والا فالقابل بانها مجزئة لا يشترط
لها الوقت فانه يظهر بعده الا اذا وافق على اشتراط الوقت والله اعلم قال
لانه السنة لم تشرع الا بحر عمر مبتدأة اقول يعكر على هذا التعليل
ما قالوه واختاروه من انه اذا شرع في اربع قبل الطلوع ثم زاد الشفع
الذي بعده بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كما في خزانة الفتاوى
اقول قد اختلف المشايخ في هذه المسئلة بعضهم جعل الاصح الاجزاء
وبعضهم جعل الاصح عدم الاجزاء قاله في المعراج قال وينبغي ان يلحق
الصيامات المنسوخة بالصلاة المنسوخة ولم ار من نبه عليه اقول
اذا اراد بالصيامات المنسوخة صوم الايام البيض والاثنين فراجع
قسم التطوع والتطوع لا يحتاج الى الاضافة قال الغزنوي عند
الكلام على النية بما نصه اذا نوى الصوم والمضاف اليه ولو اقتصر على
نية الصوم وفرغها بتضيفه الى شيء آخر جاز نحو شهر رمضان والنذر
المعين وصوم التطوع قال ولو نوى الظهر ثلاثا او خمسا صحت وتلغو
نية التعيين اطلق ذلك وقيده في الذخيرة بقوله واذا نوى الظهر خمسا
وسلم على راس الرابعة جاز ظهره ولغت نيته قال وفي التتارخانية
صلى الظهر ونوى انه هذا ظهر يوم الثلاثا فتبين انه من يوم الاربعا

جاز

جاز ظهره لانه نوى صلاة بعينها كما في عمدة الفتاوى وزاد في الولوالجية وهي
صلاة الظهر في وقت بعينه وهو يوم الثلاثا الا انه غلط غلطا في تعيين
الوقت وفي الذخيرة ولو نوى ظهر يوم مد وهو يظنه يوم الخميس فاذا هو
يوم الاربعا صحت نيته ولو شرع في صلاة ما عليه انها سبتيه فاذا هي احدى
لا يصح شروعه ولو شرع على ظن انها احدى فاذا هي سبتيه صح شروعه
انتهى والفرق بين مسالة التتارخانية وما في الذخيرة ان الجواز في صورة
الخطا وعدم الجواز في صورة القضا قال ومثله الصوم اي من حيث الخطا
في التعيين اداء وقضاء كما هو ظاهر غير انه نص هنا على مثال القضا دون
الاداء الذي لم يصح به المسالة فتامله وفي خزانة المفتين لو كان عليه قضا
يوم الجمعة فصام عن يوم الخميس ظنا منه انه يوم الخميس لم تجزه اما لو نوى
ما عليه ولكن ظن انه يوم الخميس اجزاه قال ولو قال افتديت بهذا الشيخ فاذا
هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا العلم خلاف عكسه والاشارة
هنا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي اشارة الى الشاب او
الشيخ اشار بهذا الى ان عدم الصحة في العكس لا لفوت ما هو المعتبر وهو
الموصوف كما في صورة ما لو اقتدى بزيد ثم علم انه عمرو فانه لا يصح اقتداؤه
لانه ما صلى بالذي اقتدى به وانما لم تعتبر الاشارة هنا واعتبرت الصفة
لان الصفة لم تذكر على وجه التعريف وانما ذكرت على وجه الشرط وفي
الكشف صلى خلف رجل وظن انه زيد لم يكن داخلا في صلاته في قول
الجميع وكذلك لو نوى ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهبه ولم ير الصلاة
خلف غيرهم فاذا هم رجل ظن انه على مذهبه فاذا هو من غيرهم لم يجز به
صلاته لفقد النية على ما ذكرنا قال وعند البعض نية الطهارة تكفي قال
في الفتح وفي التجنيس النية المشروطة هي نية التطهير هو الصحيح قال
الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم محالم ينو الصلاة عليه وهو الزايد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)